**المنتدى العالمي لقادة الصناعة لعام 2010**

***تفعيل العالم الرقمي، عالم الغد***

عقد "المنتدى العالمي لقادة الصناعة" اجتماعاً لمدة يوم واحد في داكار، السنغال، وركز على موضوع "تفعيل العالم الرقمي، عالم الغد". وناقش أكثر من 200 قائد من قادة دوائر الصناعة مجموعة مسائل عن موضوعين حول "تأمين مستقبل لا سلكي" و"تهيئة بيئة سياسية وتنظيمية مرنة" وأجابوا على مجموعة أسئلة بشأنهما. ويسلط هذا التقرير الضوء على الرؤية المشتركة والتوصيات الصادرة عن هذا الاجتماع.

# تأمين مستقبل لا سلكي

ستؤدي الاتصالات اللاسلكية دوراً حاسماً في تحقيق تغطية عريضة النطاق في كل مكان. وسيكون النطاق العريض المتنقل بوجه خاص، ضرورياً لتقديم خدمات من قبيل الصحة المتنقلة والتعلم المتنقل وهي خدمات ضرورية لتمكين الحكومات من تلبية أهداف التوصيلية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات والأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة بحلول 2015.

ولتحقيق هذه الرؤية المتمثلة في تأمين مستقبل لا سلكي، يتعين على منظمي الاتصالات وصناع السياسات ضمان إرساء التنظيم الذي يشجع المشغلين ويمكّنهم من مواصلة إقامة البنى التحتية، بما في ذلك الشبكات عريضة النطاق ليس فقط في المناطق الحضرية، بل أيضاً في المناطق الريفية والمناطق النائية التي تكون فيها الخدمات المتاحة للسكان قليلة أو منعدمة. وينبغي للحكومات أن تضع سياسة شاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشمل خطة للنطاق العريض. وينبغي أن يلتزم المنظمون بمواصلة تحرير الاتصالات والتنظيم الكلي.

# التوصيات

1 ينبغي للحكومات إعادة النظر في طريقة توزيع الطيف لإيجاد السبل الكفيلة لتوفير خدمات جديدة، بما في ذلك النطاق العريض، بأسعار معقولة لعدد متزايد من المستعلين في العالم. وتتمثل إحدى هذه السبل في تخصيص الحكومات المزيد من الطيف للاستعمال المتنقل ووضع خارطة طريق منسقة لإطلاق مثل هذا الطيف الإضافي. ويعتبر النطاق العريض وسيلة تمكين رئيسية للاقتصاد الرقمي ويمكن للتأخير في توزيع الطيف أن يشكل عائقاً أمام النمو. ويُقدر أن زيادة قدرها 10 في المائة في استعمال النطاق العريض تؤدي إلى زيادة الناتج الإجمالي المحلي (GDP) بأكثر من 1 (واحد) في المائة. وينبغي مراجعة السياسات المتعلقة بالطيف وتحديثها لزيادة المنافسة في الأسواق وتدشين عنصر النطاق العريض.

2 ينبغي للحكومات ضمان توزيع الطيف على أساس محايد من حيث التكنولوجيا بحيث يتسنى لدوائر الصناعة مواصلة تحديث الشبكات وتعظيم كفاءتها.

3 ينبغي للحكومات ضمان توزيع الطيف على أساس منسق عبر الترددات القابلة للاستعمال لتيسير انتقال سلس إلى خدمات جديدة، مع السماح للمستهلكين بالاستفادة من اقتصادات الحجم الكبير.

4 ينبغي للمنظمين تقييم التوزيعات الحالية للترددات لتقدير الاحتياجات المستقبلية. وهناك حاجة في بعض البلدان إلى وضع جدول لتوزيع الترددات الوطنية، ويمكن للاتحاد أن يؤدي دوراً هاماً في مساعدة تلك البلدان. وهناك حاجة كذلك إلى رؤية طويلة الأجل تتناول مسألة التنمية المستدامة، بما في ذلك المناطق الريفية. وينبغي للمنظمين بذل كافة الجهود لتعظيم واستمثال الكفاءة في استعمال الموارد المحدودة، مع مراعاة الحاجة إلى توفير الخدمات الحرجة (مثل خدمة الطوارئ).

5 يتعين تنسيق توزيع الطيف واستعماله على الصعيدين الإقليمي والعالمي لتوفير إمكانية التنبؤ بالنسبة للمشغلين فضلاً عن اقتصادات الحجم الكبير. ومن شأن تجزئة الترددات أن تؤثر على السعر بالنسبة للمستهلكين ويمكن استعمال إعادة الترتيب كوسيلة لتحقيق التنسيق. ويجب أن تتسم عملية إعادة الترتيب بالوضوح بحيث تحدد جداول زمنية للانتقال وتحدد الطرف الذي ينبغي له تحمل تكلفة هذا الانتقال.

6 يتعين التنسيق من أجل استعمال طيف "الفائض الرقمي" بكفاءة أكبر ويتعين على المشغلين وجهات البث ومستعملي الطيف العمومي والمنظمين الانخراط في حوار حقيقي بشأن كيفية استعمال طيف الفائض الرقمي من أجل تزويد العملاء بالخدمات التي يحتاجون إليها. وينبغي للاتحاد أن يؤدي دوراً أكبر في مساعدة البلدان النامية لتمكين كل أصحاب المصلحة المعنيين من المشاركة في هذا الحوار. ولكي ينجح أي حوار، يجب إجراء تحليل اقتصادي لطيف الفائض الرقمي الذي يمكن أن توافق عليه كافة الأطراف.

7 ينبغي للحكومات أن تعترف بأن النفاذ العادل إلى الطيف يمثل أحد العوامل الرئيسية لضمان خدمة ومنافسة على أساس مستدام وقابل للتحقيق. وينبغي لها أيضاً أن تتيح الطيف على نحو يجعل توفير الخدمات للمناطق الريفية مجدياً اقتصادياً بالنسبة للمشغلين.

8 ينبغي للمنظمين وضع آليات توفر حوافز لتحقيق كفاءة استعمال الطيف. ويتعين عليهم أن يقوموا، بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات حسب الاقتضاء، بإعادة النظر في استعمال الطيف وفي متطلبات المستقبل للتطبيقات المتنقلة وغير المتنقلة من حيث التيسر والآثار الاجتماعية الاقتصادية والاختيارات التكنولوجية والجداول الزمنية.

9 ينبغي للمنظمين وضع سياسات تنظيمية مؤاتية تتيح لجميع المشغلين تشجيع تقاسم البنى التحتية والتشارك في الموقع كمحركات دفع جديدة لتعزيز التوصيلية والنفاذ إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولحماية البيئة.

**وضع سياسة "مرنة" وبيئة تنظيمية**

يواجه منظمو الاتصالات تحديات عديدة في سعيهم إلى تنمية وتعزيز ودعم بيئة تنظيمية منصفة تكون مؤاتية للتنمية الإيجابية لقطاع اتصالات قوي. ويتمثل أحد أهم التحديات في كيفية تحقيق التوازن الصحيح بين ضمان وجود إطار تنظيمي متين قابل للإنفاذ يحمي مشغلي الاتصالات وبين التدخل المباشر أو إعاقة العمليات اليومية لمشغل يتمتع بالصيت الحسن والإحساس بالمسؤولية. وسعياً لتهيئة بيئة تنظيمية مؤاتية للاستثمار والابتكار، لا بد من أن يكون التنظيم مرناً ومستقراً وواضح التوقعات.

التوصيات

1 ينبغي أن يواصل المنظمون سعيهم لتعزيز المنافسة الشريفة وألا يتدخلوا تنظيمياً إلا في الحالات الواضحة لإخفاقات السوق. فالمستهلك يستفيد بشكل أفضل من حيث المزيد من الخدمات والأسعار المنخفضة عندما تدعم أطر السياسات إقبال الصناعة على الابتكار والاستثمار.

2 وعلى المنظمين أن يعولوا على المنافسة الشريفة بدلاً من التنظيم سعياً لتحقيق أهداف السياسات، وذلك بممارسة التدخل اللاحق عند الضرورة فقط. وقد يكون التنظيم الشديد أكثر ضرورةً في بداية تحرير القطاع وليس في مراحله الأخيرة. وعند خصخصة جهة محتكرة قائمة أو مطالبتها بالانفتاح على المنافسة ينبغي أولاً توفير الحماية الملائمة. ولكن مع تطور المنافسة ودخول مزيد من المشغلين إلى الأسواق، يتعين على هيئات التنظيم مراقبة السوق بهدف ضمان السماح للوافدين الجدد بالعمل دون مزاحمة ودون مخاطر أي إساءة استعمال للهيمنة. وفي هذه المرحلة ينبغي توفير تنظيم لاحق أكثر وضوحاً و"مرونة".

3 ينبغي أن يركز التنظيم المرن بصورة أقوى على الإشراف على الامتثال للتراخيص والسلوك المضاد للمنافسة بدلاً من التحكم الصارم في جميع الخطوات التشغيلية التي يقوم بها المشغلون. وفيما يلي بعض الأمثلة للتنظيم المرن:

• ضمان تنفيذ سياسة لتوزيع الطيف حيادية للتكنولوجيا، فالمشغل هو الذي ينبغي أن يضطلع بتقدير التكنولوجيا ومخاطر السوق وليس المنظم؛

• عدم مشاركة المنظمين في انتقاء الموردين والمتعاقدين من الباطن شريطة امتثال هذه الأعمال للتراخيص ومطابقتها لمعايير الأهلية المنشورة؛

• نوعية معقولة لنظام الخدمة يتطلب فيه المنظمون أن تسوى المخالفات لصالح رضى المستهلك دون إملاء التفاصيل التقنية الدقيقة التي يتعين أن يسوى بها هذه المخالفة أو الإخلال؛

4 ينبغي للمنظمين وصانعي السياسات أن يحددوا مجموعة واضحة من الأهداف والغايات لسياسة التنظيم وينشروها. كما ينبغي لهم أن يطبقوا سياسة تنظيم متسقة وشفافة، وأن يجروا مشاورات منتظمة مع أصحاب المصلحة. وعليهم أن يركزوا على الحد من المخاطر والالتزام ببيئة تنظيمية مستقرة واضحة التوقعات تشجع الاستثمار وتضمن الامتثال للاتفاقيات الدولية والمعاهدات الدولية والتراخيص الموقعة مع المشغلين.

5 إن لفرض الضرائب الخاصة بالقطاع تأثيراً سلبياً على تنمية الأسواق لأنه يزيد من تكاليف أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها على المستهلكين. ولا تزال تفرض في بعض البلدان ضرائب هائلة على مستعملي الخدمة المتنقلة. والشرائح الفقيرة من المجتمع هي الأكثر تضرراً، مما يعني أن هذه الضرائب لا تفيد إلا بتوسيع الفجوة الرقمية. وبهذا الصدد يتعين على الحكومات أن تلغي الضرائب والرسوم المفروضة على الخدمة المتنقلة والتي تعرقل السوق وتخنق النمو في القطاع. وعليها إعادة النظر في أي ضرائب أو رسوم تعيق مباشرة الوصول إلى شبكات الخدمة المتنقلة. كما يتعين عليها خصوصاً تخفيض أو إلغاء الضرائب المفروضة على الاتصالات وكذلك الجمارك على استيراد الهواتف اللاسلكية، حيث إن من شأن هذه الجمارك أن تجعل من سعر التجزئة للهواتف المتنقلة عائقاً يحول دون حصول الكثير من المستهلكين عليها. وقد ثبت أن فرض الضرائب على الاتصالات الدولية يؤدي إلى نتائج عكسية، وقد أفضى إلى زيادة في الحركة الدولية في بعض البلدان. وسوف يعرقل فرض الضرائب الضخمة تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

6 ينبغي للمنظمين وصانعي السياسات أن يقيموا حواراً مع نظرائهم في القطاعات الأخرى من قبيل قطاع الصحة والبيئة والمرافق العامة والنقل والمال، وذلك من أجل تهيئة بيئة تمكينية لإدخال خدمات مبتكرة تجارية وعمومية في هذه القطاعات. وعلى المنظمين وصانعي السياسات أن يساعدوا على تعزيز إدراج واعتماد تطبيقات جديدة ومبتكرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال إدخال هذه التكنولوجيا في سياسات المرافق العامة والبنى التحتية وتحديد أهداف بالتعاون مع وزارات أخرى (مثل وزارة الصحة ووزارة التعليم) لتحقيق الكفاءة وزيادة النفاذ إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينبغي أيضا التشجيع على اتباع نهج إقليمي تجاه القضايا التنظيمية.

7 ينبغي للحكومات ولهيئات التنظيم في العديد من البلدان النامية أن تستخدم صندوق الالتزام بالخدمة الشاملة (USO) لتغطية المناطق الريفية والنائية من أجل تعزيز الأسعار الميسورة والتغطية في هذه المناطق. وفي بعض البلدان، لا تزال إعانات الصندوق المذكور التي يتم جمعها من المشغلين لا تُستعمل بسبب عدم وجود آليات إنفاق فعالة. وفي هذه الحالات، ينبغي أن تعمل الحكومات وهيئات التنظيم والمشغلون من خلال التشارك على وضع آليات شفافة لجمع أموال الالتزام بالخدمة الشاملة وإدارتها وإعادة توزيعها.

8 ويمثل النفاذ الجماعي فرصة هائلة لتغيير حياة الناس، وبخاصة في المناطق الريفية بالبلدان النامية. ويبين المثال على كشك الإنترنت الريفي الذي يعمل بالطاقة الشمسية والقائم بذاته والذي جرى الحديث عنه في أثناء الاجتماع السبب في كثرة الطلب على الإنترنت، وعلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوجه أعم، من أولئك الذين لا يملكون في حالات عديدة القدر الكافي من الغذاء أو المياه الصالحة للشرب. ويمكن للكشك أن يعمل في أي بيئة، ويمكنه أن يأتي إلى أي قرية بقدرة النفاذ إلى الإنترنت. وينبغي للحكومات وهيئات التنظيم والمشغلين أن يبحثوا عن طرق مبتكرة لتشجيع النفاذ الجماعي من أجل تمكين سكان المناطق الريفية من الانضمام إلى بقية العالم الافتراضي. وبإمكان نقاط النفاذ إلى الإنترنت، مثل كشك الإنترنت الريفي، أن تؤدي إلى تفاعل متسلسل، مما يفضي إلى طلب المزيد من التوصيلية في جميع أنحاء المناطق الريفية. ومن شأن تنفيذ مفهوم أكشاك الإنترنت الريفية على نطاق واسع في جميع أنحاء البلدان النامية أن ينشئ شبكة من القرى المتصلة وأن يعجل بتنمية اقتصاداتها المحلية.

9 ينبغي لهيئات التنظيم أن تستعرض سنوياً رسوم التوصيل البيني القائمة على أفضل الممارسات الدولية. ففي بعض البلدان تشكل رسوم التوصيل النهائي استناداً إلى التكاليف أمراً أساسياً يجعل الرسوم في متناول الجميع. أما في البلدان التي لا تقوم رسوم التوصيل النهائي فيها على أساس التكاليف، يضطر المشغلون الأكفاء إلى تمويل عمليات المشغلين غير الأكفاء على حساب المستعملين النهائيين. وتمثل رسوم التوصيل النهائي المرتفعة تكاليف إضافية لا ضرورة لها وتؤثر سلباً على أسعار التجزئة بالنسبة إلى المستعمل النهائي.